الإصلاح النقدي والمالي في الجزائر

من الاستقلال إلى انتشار جائحة كورونا وحتمية تعميق الإصلاح

Monetary and financial reform in Algeria
From independence to the spread of the coronavirus pandemic and the imperative to deepen reform

حسيبة مداني[1]، فتيحة مزارشي[2]

MADANI Hassiba[1], MEZARCHI Fatiha[2]

[1]المركز الجامعي البيض، (الجزائر)، h.madani@cu-elbayadh.dz

[2]جامعة سطيف 1، مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورومغاربي، (الجزائر)،
fmezarchi@univ-setif.dz

تاريخ الاستلام: 2022/09/25 تاريخ القبول: 2023/04/06

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الإصلاحات المالية والنقدية الذاتية أو المستندة على سياسات المؤسسات النقدية الدولية في الجزائر من التسعينيات وصولا إلى انتشار جائحة كورونا وتداعياتها على المجالات المختلفة بما فيها المجال النقدي والمالي. يظهر أن فعالية برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ودرجة اللجوء إلى تطبيقها تتحدد بعامل رئيسي وهو تقلبات أسعار النفط في السوق الدولية باعتبار الجزائر واحدة الدول الغنية بالموارد الطبيعية (النفط والغاز)، حيث حقق الاقتصاد الكلي الجزائري أداء قويا في سنوات الطفرة المالية، مع اقتران أسعار النفط المرتفعة نسبيا بالسياسات الإصلاحية الكلية، والسياسة المالية التوسعية، ولضمان الأداء الجيد للاقتصاد الوطني الممثل بمختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية يتطلب إصلاحات اقتصادية عميقة وجذرية تمس البنية الحقيقية للاقتصاد الجزائري خاصة في ظل تدهور الأسعار الحالية للنفط في السوق العالمية بفعل جائحة كورونا.

كلمات مفتاحية: الإصلاح النقدي؛ الإصلاح المالي؛ جائحة كورونا؛ الاقتصاد الجزائري.

تصنيف JEL: E62، E50، E42، O23.

Abstract :

This study aims to analyze financial and monetary reforms, self-or monetary reforms based on the policies of international monetary institutions in Algeria, It appears that the effectiveness of economic reform programs in Algeria and the degree of resorting to their application are determined by a major factor, which is oil price fluctuations in the international market, given that Algeria is one of the countries rich in natural resources (oil and gas), where the Algerian macroeconomic swelled strongly in the years of the financial boom, coupled with relatively high oil prices with macroeconomic policies, expansionary fiscal policy, and to ensure the good performance of the national economy, Represented by various macroeconomic variables, it requires profound and radical economic reforms that affect the real structure of the Algerian economy, Especially in light of the deterioration of the current oil prices in the global market By the Corona *pandemic*

Keywords : Monetary reform; financial reform; Corona *pandemic*; Algerian economy.
Jel Classification Codes : E62, E50, E42, O23.

[1] **المؤلف المرسل:** حسيبة مداني، h.madani@cu-elbayadh.dz

مقدمة:

تحظى برامج الإصلاح الاقتصادي بميزة كبيرة وبأهمية بالغة في الفكر الاقتصادي بالنظر لحزمة السياسات والإجراءات التي تتضمنها في سبيل إنقاذ مناحي الاختلال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها معدلات النمو الاقتصادي السلبية واختلال هيكل الجهاز الإنتاجي من حيث عدم التوازن في مساهمة القطاعات الإنتاجية المختلفة في تحقيق هذا النمو، التضخم، البطالة، تدني المستوى المعيشي، التداخل في المهام وعدم التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية، ونخص بالذكر السياسات النقدية والمالية كأدوات لضبط الاقتصاد الكلي وتحقيق الاستقرار في مختلف متغيراته.

وباعتبار الجزائر من بين الدُّول المصدِّرة للنفط والتي ارتبط وضعها النقدي والميزاني بشكل كبير بوضعية سوق النفط العالمي، حيث اعتمدت الجزائر خلال فترة السبعينيات والثمانينيات على مداخيل النفط مستغلة الوضعية المريحة لسوق النفط العالمي، واتبعت سياسة مالية توسعية لكن سرعان ما انحسرت هذه السياسة بعد الأزمة النفطية المعاكسة سنة 1986، المرحلة التي عرف فيها الاقتصاد الجزائري اختلالا كبيرا في التوازنات الداخلية والخارجية كانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، تقلص الإيرادات المالية للجزائر المتأتية من الجباية البترولية، إضافة إلى ضغط المديونية الخارجية، تلا ذلك دخول الجزائر في إصلاحات ذاتية لإعادة رسم السياسة الاقتصادية، وإصدار القانون الأول منذ الاستقلال المتعلق بنظام البنوك والقرض الصادر في 20 أوت 1986 محاولا إعطاء الدور الحيوي والمفهوم الصحيح للقرض (الضمانات، الامتيازات) لتشجيع البنوك على منح قروض متنوعة للمؤسسة العمومية سواء قصيرة أو طويلة الأجل. لكنها لم تُجْدِ نفعاً ما دفع الحكومة إلى الاستنجاد بالمؤسسات المالية الدولية وذلك لتصحيح الاختلالات الهيكلية التي تعمَّقت آثارها على الاقتصاد الجزائري عقب 1989، والتي مسّت جوانب عدّة منها الجانبين النقدي وبالتحديد السياسة النقدية والجانب الميزاني الممثل للسياسة المالية.ومن هنا تكمن الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في:

ما هي أهم محطات الإصلاح النقدي والمالي في الجزائرمن التسعينيات وصولا إلى جائحة كورونا وتداعياتها على الجانبين النقدي والمالي؟

أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال إبراز محطات الإصلاح النقدي والمالي في الجزائر بداية من التسعينيات وصولا إلى تفشي فيروس كورونا وما خلفه من آثار على الصعيدين النقدي والمالي والإجراءات المتخذة في سبيل التخفيف من الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد، وضرورة تعميق الإصلاحات.

منهج الدراسة: اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال عرض طبيعة الإصلاح المالي والنقدي للاقتصاد الجزائري عبر عدة مراحل، والاطلاع على التقارير الصادرة من بنك الجزائر بالتركيز على مرحلة انتشار جائحة كورونا وعرض مختلف الإجراءات المتخذة في سبيل التخفيف من آثارها السلبية على الجانبين النقدي والمالي بالتحديد.

هيكل الدراسة:سيتم تقسيم الدراسة كما يلي:

1- طبيعة الإصلاحات التي مست الجانب النقدي و المالي للاقتصاد الجزائري قبل سنة 1990؛

2- الإصلاح النقدي والمالي في ظل الاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية؛

3- مرحلة ما بعد الإصلاحات المدعومة من المؤسسات المالية الدولية وإستراتيجية دعم النمو في الجزائر (2000-2018)؛

4- الاقتصاد الجزائري في مواجهة جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط وحتمية تعميق الإصلاحات.

1-طبيعة الإصلاحات التي مست الجانب النقدي والمالي للاقتصاد الجزائري قبل سنة 1990

يعبر الإصلاح بصفة عامة عن الجهد المبذول في سبيل تغيير أوضاع قائمة نحو الأفضل بتحديد أهداف يراد إدراكها، انطلاقا من أرضية معيارية وخلفية مذهبية معينة، ومفهوم الإصلاح ليس مفهوما اقتصاديا صرفا بالنظر لما هنالك من تشابك بين الظواهر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما أن هذا المفهوم ليس جامدا، إذ أنّه ديناميكي في مضمونه (قدي، 2002، ص 1)، فالإصلاح الاقتصادي يتمثل في مجموعة السياسات والإجراءات التي تتخذها الحكومة لغرض زيادة قدرة وكفاءة الاقتصاد الوطني وفق قواعد معيارية محددة مسبقا، ويختلف المدى الذي تستغرقه هذه البرامج تبعا لعمق المشكلات والاختلالات القائمة (بوقموم ومعيزي، 2017، ص 40). حيث تتكون برامج الإصلاح الاقتصادي من مكونين أساسيين وهما سياسات التثبيت والتي يختص بتصميمها ومتابعة تنفيذها صندوق النقد الدولي والتي تركز على إدارة جانب الطلب من خلال إتباع سياسات نقدية ومالية انكماشية تستهدف معالجة العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات للدولة المعنية، أما المكون الثاني فيتمثل في سياسات التصحيح أو التكيف الهيكلي والمسندة للبنك الدولي وتركز على إدارة جانب العرض وتصحيح هيكل الإنتاج من خلال إصلاح السياسات السعرية وتحرير التجارة الدولية وتحرير رأسمال و تحرير سوق العمل وإعادة توزيع الأدوار بين القطاعين الخاص والعام (جميل، 2007، ص 262).

وبالنظر للإصلاح النقدي والمالي فالهدف منه تحقيق التوازن النقدي والمالي وكبح التضخم، والذي يمس أولا القطاع المالي بهدف تحقيق توازن الميزانية العامة، من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي بأنواعه

سواء إنفاقا جاريا أو استثماريا أو عسكريا وإلغاء الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية، وزيادة الإيرادات من خلال تعديل الهياكل الضريبية بالاتجاه إلى الضرائب غير المباشرة، كالرسم على القيمة المضافة، وزيادة أسعار الوقود والطاقة والنقل والتأمين لتبلغ أسعارها الحقيقية. إصلاح القطاع المالي، ويشمل خصخصة البنوك والمصارف وشركات التأمين التابعة للدولة، وتحقيق استقلالية البنك المركزي عن الحكومة، وإقامة أسواق لرأس المال وتطويرها، كما تشمل أيضا فتح القطاع المصرفي للمنافسة الخارجية والداخلية، ورفع أسعار الفائدة الاسمية المدينة والدائنة لتتجاوز معدل التضخم(أي المحافظة على الفائدة الحقيقية موجبة باستمرار) لضمان تدفق الاستثمارات الأجنبية (مشعل، 2019، ص ص 2-3).وفيما يلي سنستعرض مجموعة الإصلاحات المالية والنقدية التي شهدها الاقتصاد الجزائري قبل سنوات التسعينيات.

1-1 مرحلة الإصلاحات الذاتية الأولى

أ- الإصلاح المالي 1971

عرفت هذه المرحلة بداية من سنة 1971 إدخال إصلاحات على الساحة المصرفية، بما يتلاءم والسياسة العامة للدولة، وقصد فرض مراقبة صارمة للتدفقات النقدية الوطنية العمومية ومن دوافع هذا الإصلاح نذكر (مفتاح، 2005، ص 108):

- غياب قانون مصرفي عضوي حيث لم تعرف الفترة السابقة لسنة 1970 أي قانون متماسك متعلِّق بتنظيم دور الوساطة المالية، وكان هناك عدم انسجام تشريعي ما انعكس على الجانب العملي؛
- وجود نزاعات على مستوى السلطات النقدية حيث أن القانون لم يحدِّد بدقة مهام البنك المركزي، والحالات الممكن تدخل لوزارة المالية التي تضم هيئتين: مجلس القرض و اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية الوطنية، ما ساهم في بروز تناقض بين وزارة المالية والبنك المركزي في الأوامر المتَّخذة من قِبلهما؛
- أما على مستوى البنوك الأولية فنجد النزاعات فيما بينهما بخصوص جمع الودائع ومنح القروض، حيث لم يتم مبدأ التخصُّصات لكل بنك، بالإضافة إلى وجود خلل في توزيع الشبابيك المصرفية عبر التراب الوطني؛
- التدخل المباشر للوساطة المالية في التمويل الاقتصادي، حيث كانت الخزينة العمومية تتدخّل مباشرة بمنحها القروض لتمويل الاستثمار، أما دور البنوك فينحصر بقروض الاستغلال رغم إمكانيتها المالية التي كانت تتمتع بها.

اتُّخِذت في إطار الإصلاح المالي للاقتصاد (1970-1971) عدّة إجراءات يمكن حصرها فيما يلي(Goumiri, 1993, p. 87):

- إعادة تنظيم الهياكل المالية من خلال توزيع المهام والمسؤوليات من جانب البنوك فيما يخص تمويل الاستثمارات المخططة الإنتاجية للقطاع العمومي، ومن جانب آخر بين سكرتارية الدولة للتخطيط المكلفة باختيار الاستثمارات ووزارة المالية المكلفة بوضع اعتمادات الدفع؛
- إجبارية المؤسسات على المساهمة في ميزانية الدولة**؛
- إلغاء التمويل الذاتي لتمكين الدولة من تطبيق التخطيط المركزي و مركزة الموارد من طرف البنوك(Hakiki, 1989, p. 76).
- فتح كل مؤسسة حسابا ماليا لدى بنك عمومي وحيد (التوطين) كمحاولة لتعبئة المدخرات الوطنية، ووفق المادة 18 من الأمر 69-107 مؤرخ في 1969/12/31(الأمر رقم 96-107، 1970)التي تنص "يتحتم على الشركات الوطنية والمكاتب والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري أن تركِّز حساباتها المصرفية وكذا عملياتها المصرفية للاستغلال في مستوى بنك واحد ....." ، كما أضيفت المادة 19 من الأمر رقم "71-86"لـ 31 ديسمبر 1971(الأمر رقم 71-86، 1971)العبارة " يتعيَّن على الشركات الوطنية والمكاتب والمؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي، وكذا المؤسسات المؤمَّمة والمكاتب والشركات المتعلقة بالسكن المعتدل الكراء والمقاولات المسيَّرة ذاتيا و التعاونيات ....بإجراء كل تسديد بواسطة حساباتها المصرفية" الأمر الذي من شأنه رفع مستوى سيولة وملاءة البنوك بتشجيع استعمال النقود الكتابية والتقليص من حركة النقود الإئتمانية المتسرِّبة خارج المنظومة المصرفية، وكنتيجة حتمية للتوطين البنكي ظهر التخصص البنكي بداية من سنة 1971 (Hakiki, 1989, p. 76) ؛
- الفصل بين الاستثمارات المخططة التي يتم تمويلها من قبل المؤسسات المالية والاستثمارات المتعلقة بميزانية الدولة الممولة من طرف الخزينة (هني، 1999، ص 142)؛
- منع التعامل مع المؤسسات في مجال منح القروض ما عدا القروض الخارجية، مما استدعى إجبارية التعامل مباشرة مع البنك؛
- تأسيس مجلس القرض واللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية كهيئات مراقبة للبنوك بعد إدماجها في التنمية الإقتصادية؛
- كما تم إسناد مهام جديدة للصندوق الجزائري للتنمية، وفي سنة 1972 جاء الأمر رقم 72-26 مؤرخ لـ 07 يونيو 1972 المتضمن تغيير اسم الصندوق الجزائري للتنمية CAD إلى البنك الجزائري للتنمية (الأمر رقم 72-26 ، 1972).

في إطار الإصلاح المالي لسنة 1971 تم إرساء القواعد الأساسية لتمويل قطاع الإنتاج، حيث أصبحت الخزينة العمومية تؤدي دورا أساسيا في هذا المجال، وأصبح يُعتمد بشكل كلي على الخزينة في مجال التمويل والتي تتكفل بتحديد مصادر تمويل مختلف الاستثمارات المخططة. وساهم أيضا في الانتقال التدريجي للمنظومة المالية إلى وصاية وزارة المالية، الأمر الذي حد من دور البنك المركزي كبنك للبنوك وإرساء السياسة النقدية لما يخدم الاقتصاد ليقتصر دوره في عمليات السوق النقدية، وأصبح العرض النقدي يقرر في الخطط المركزية بما يتلاءم وخزينة الدولة.

ب-إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الإقتصادية

بموجب المادة 07 من القانون رقم "79-09" المؤرخ لـ 31 ديسمبر 1979 (القانون رقم 07/79، 1980) المتضمن قانون المالية لسنة 1980، خصص حساب خاص رقم 308/304 تحت اسم "حساب إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية والمؤسسات المسيَّرة ذاتيا" ليعلن عن التدخل الكبير للخزينة العمومية في تمويل الاستثمارات المخططة بالإضافة للتمويل الذاتي ابتداءاً من سنة 1978 وفق القانون "02/77" المؤرخ لـ 31 ديسمبر 1977 حسب المادة السابعة منه (القانون رقم 02/77، 1978). وتباعا لعملية الإصلاح قامت الدولة بإعادة هيكلة المنظومة المصرفية بإضافة بنكيين جديدين وهما بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)؛ وبنك التنمية المحلية (BDL) (القانون رقم 106/82، 1982)(القانون رقم 85/85، 1985).ليصبح الجهاز المصرفي بعد إعادة هيكلة الجهاز المصرفي يتكون من:

- بنك مركزي؛
- البنك الجزائري للتنمية (بنك الاستثمارات)؛
- القرض الشعبي الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري وهي بنوك أولية مهمتها تمويل القطاع الصناعي، التجاري وقطاع الخدمات؛
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومهمته تمويل القطاع الفلاحي؛
- بنك التنمية الريفية مكلف بتمويل المؤسسات العامة الصغيرة والمتوسطة؛
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والذي يؤدي دور بنك السكن.

1-2 مرحلة الإصلاحات المالية والنقدية الثانية -الإصلاح النقدي" 86-12 "وتكييف الإصلاح" "06/88

أظهرت الإصلاحات التي أُدخلت على النظام المالي الجزائري خلال السبعينيات وبداية الثمانينيات محدوديتها، في ظل هيمنة الخزينة و اقتصار دور البنك المركزي على إصدار النقود فقط، أما عن البنوك

فكانت مجرد صناديق لتسجيل العمليات، وعليه أضحى إصلاح هذا الوضع أمر حتمي من جانب منهج التسيير أو حتى من حيث المهام المنوطة به، وهذا ما تم تجسيده في قانون "12/86" المتعلق بنظام القرض والبنوك، وقانون "06/88" الخاص باستقلالية الجهاز المصرفي في إطار استقلالية المؤسسات المالية.

أ-الإصلاح النقدي "1986" "12/86"تجسد هذا الإصلاح بصدور قانون "12/86" بتاريخ 19 أوت 1986 والمتعلق بنظام البنوك والقرض أين تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية حيث جاء هذا القانون بما يلي (بلعتروس ودهان، 2009، ص 9):

- استعادة البنك المركزي لدوره كبنك للبنوك وتحديد مهامه في المشاركة في إعداد وتطبيق القوانين وتنظيم الصَّرف والتجارة الخارجية، مما يؤثر في استقرار العملة الأجنبية وجمع وتسيير احتياطات الصَّرف المركزي، وممارسة حق الإصدار ومراقبة توزيع القروض على الاقتصاد الوطني لمساعدة الخزينة العمومية، وإسناده كل العمليات الخارجية الخاصة باستيراد الذهب والعملات الأجنبية، وكذا منح تسبيقات الخزينة، وتسيير المديونية الخارجية، وأخيرا تسيير أدوات السياسة النقدية، بواسطة تحديد سقف إعادة الخصم ومعدل إعادة الخصم للبنوك التجارية؛
- التفرقة بين البنك المركزي ونشاط القرض من قبل البنوك الأخرى؛
- تطوير وتنظيم الأسواق المالية والنقدية، باعتبارها أجهزة أساسية لتوزيع الموارد في إطار المخطط الوطني للقرض؛
- مراقبة عمليات الصرف والعلاقات مع الخارج؛
- التقليل من دور الخزينة في تمويل مخططات التنمية.

تطبيق القانون البنكي المكمل لسنة 1980، وهذا بوضع أجهزة استشارية ورقابية مثل المجلس الوطني للقرض و لجنة مراقبة البنوك المتعلقة بجهاز المخطط الوطني للقرض، مع الإشارة إلى أن البنوك التجارية في إطار هذا القانون تمثل مؤسسات القرض لها شخصية معنوية واستقلالية مالية، فأصبحت عبارة عن مؤسسات عمومية إقتصادية في إطار التمويل حيث حدد هذا القانون مهام البنوك التجارية فيما يلي (مختار، 2014):

- المشاركة في تمويل الاقتصاد الوطني، بالمساهمة سواءا في شركات وطنية أو أجنبية تبعا لأهداف المخطط الوطني للتنمية؛
- منح قروض متنوعة للمؤسسة العمومية سواءا قصيرة أو طويلة الأجل لغرض تمويل إستغلالها واستثمارها وكذا صادراتها؛

- اتخاذ التدابير اللازمة للتقليل من خطر عدم إسترداد القرض الذي كان سائدا؛
- ضرورة تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، قبل الحصول على القروض مع متابعة القروض الممنوحة؛
- جمع الموارد من الغير سواءا داخل الوطن أو خارجه ومهما يكن شكلها أو مدتها، ومنه إعطاء فرصة لمؤسسات القرض لتنويع أشكال القرض.

صدر قانون 12/86 لتحديد سير الجهاز البنكي وهذا من خلال المخطط الوطني للقرض، والذي يمثل لوحة قيادة يتم إعداده من أجل القيام بالتسويات المالية الإقتصادية الكلية، فهو جزء من الخطة الوطنية للتنمية و يمر المخطط الوطني للقرض بثلاثة مراحل وهي (مختار، 2014):

- **مرحلة جمع البيانات** على أساس المعطيات المتوفرة لدى المؤسسات الإقتصادية، وعليه تقوم مؤسسات القرض بتقدير الموارد والنفقات التي توجَّه للبنك لدراستها ثم تقدَم للوزارة الوصية؛
- **مرحلة إعداد مخطط القرض** وفقا للمعلومات المتحصّل عليها من طرف المجلس الوطني للقرض رفقة الحكومة؛
- **مرحلة تنفيذ مخطط القرض** مع مراقبة المجلس الوطني للقرض لكيفية تحقيقه والأدوات المستعملة فيه.

ب- قانون 1988 وتكييف الإصلاح.

شرعت الجزائر في تجسيد برنامج إصلاحي موسَّع بداية من سنة 1988، وهذا بصدور قانون رقم "88-06 " الصادر في 12 جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الإقتصادية، وفي هذا الإطار بالذات جاء القانون "88-06" الصادر في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون "86-12" السابق الذكر (لطرش، 2005، ص 195). المبدأ الأساسي لهذا القانون هو تطبيق الاستقلال المالي للمؤسسات المالية وجعل البنوك التجارية كمساهم وشريك مالي بحصص كاملة في المؤسسات العمومية الإقتصادية، مع تمتعها بحرية التصرف في التمويل أو رفض ملفات القرض وفق معيار المردودية، كما أكد هذا القانون على الطابع التجاري للبنوك، التي تتميز بالشخصية المعنوية والالتزام والقدرة على إبرام العقود بكل استقلالية طبقا لقوانين التجارة والأحكام المعمول بها. ويأخذ البنك من الناحية القانونية صفة شركة مساهمة يتكون رأسمالها من أسهم تقوم بتسييرها مجموعة من صناديق المساهمة ترجع ملكيتها للدولة. من هنا يمكن القول أن إصلاحات 1988 أحدثت تغييرات جوهرية في الجهاز المصرفي نذكرها فيما يلي(Ammour, 2001, p. 61):

- إعطاء البنك المركزي مهمة تسيير أدوات السياسة النقدية؛

- السماح للبنوك للحصول على قروض متوسطة وطويلة الأجل سواء من الأسواق الداخلية أو الخارجية؛
- التخلي عن مبدأ التوطين البنكي؛
- إلغاء النظام بالرخصة العامة للاستيراد وتعويضه بميزانية العملة الأجنبية؛
- إنشاء مؤسسات مالية جديدة كالمؤسسات الاستثمارية.

كما تم تنظيم العلاقة بين البنك المركزي و البنوك التجارية و الخزينة العمومية، وإضافة علاقات جديدة بين البنوك والمؤسسات، و سوف نظهر ذلك بإيجاز في النقاط التالية (أسمهان، 2008، ص 6):

- **علاقة البنك المركزي والبنوك التجارية:** أصبح البنك المركزي الجزائري يشغل مكانة مهمة ضمن النظام المالي الجزائري، في إطار قانون "88-06" بصفته وكيل استثماري ومنفِّذ المخطط الوطني للقرض، وأيضا له الحق في تحمل ترابط التوازنات النقدية الإجمالية والتنفيذ الجيد للمخطط المذكور، فهو من يحدد المعدل الأدنى والأقصى الذي يجذب من حوله كل معدلات الفائدة الأخرى، أي منحت له سلطة تحديد المعدلات الرئيسية.
- **العلاقة الجديدة بين البنك المركزي الجزائري والخزينة العمومية:**تمارس الخزينة العمومية في الجزائر دور المنفِّذ للميزانية هذا من جانب، بالإضافة إلى دورها كهيئة مالية تمنح قروض قابلة للتسديد وتمويل الاستثمارات المخططة للمؤسسات الإقتصادية العمومية، حيث يقدم البنك المركزي تسبيقات للخزينة العمومية لتمويل هذه الاستثمارات، وبداية من سنة 1986 ونظرا لخسائر الميزانية والمهام التي أسندت لها ونخص بالذكر إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية، عرفت وضعية الخزينة العمومية تدهورا، وأصبحت مديونيتها تجاه البنك المركزي في تزايد مستمر خاصة بظهور عجز الميزانية، وفي هذا الصدد قامت السلطات النقدية الجزائرية في إطار الإصلاح بتنظيم عملية تغطية الذمم المستحقة على الخزينة العمومية، بإلغاء تدريجي لعملية تمويلها للاستثمارات المخططة لدى المؤسسات الإقتصادية العمومية وإسنادها للبنوك التجارية و السماح لها بإصدار وصل التجهيزات والمساهمة في السوق النقدي.
- **العلاقة الجديدة بين البنوك والمؤسسات:** في ظل إصلاح "1988" تم الاهتمام بالاستقلالية المالية للمؤسسات دون إغفال الدور المهم الذي تؤديه البنوك، انطلاقا من البحث عن إنتاجية أفضل وتسيير أحسن للموارد تم وضع لهذه الإصلاحات ثلاثة مبادئ أساسية وهي (مختار، 2014):
- توزيع دقيق وواضح للمهام؛ زيادة مسؤولية الأعوان الاقتصاديين؛ إسقلالية التسيير.

هذا الإصلاح أعطى تعريفا جديدا للعلاقة بنوك – مؤسسات بالتأكيد على طابعها التجاري، لم تعد البنوك مجبرة على تمويل المؤسسات العمومية، فالبنوك التي تملك موارد محدودة عليها أن تكون أكثر

صلابة في التعامل مع المؤسسات العمومية (مختار، 2014). ويمكن القول هنا أن فترة الثمانينيات كانت حافلة بالقوانين والتشريعات التي اتصفت بعدم الفعالية، باعتبار عدم سعيها للتغيير الجذري، و مع نهاية 1988 دخلت الجزائر مرحلة انتقالية للانفتاح الكلي على الاقتصاد الحر وبدأ التمهيد للاندماج فيه بإصدار قانون النقد والقرض رقم 10/90 المؤرخ في 14أفريل1990 (قانون 10/90 لسنة، 1990). وقد جاء هذا القانون ليحرِّر تماما البنوك التجارية من القيود الإدارية، ويركز السلطة في يد "بنك الجزائر" ومجلس النقد والقرض، ويفتح المجال لخوصصة البنوك، في إطار التوجه الجديد نحو اقتصاد السوق الذي يجبر الدولة على القيام بإصلاحات جذرية في تسيير وإدارة الجهاز المصرفي.

2- الإصلاح النقدي والمالي في ظل الاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية

إنتهجت الجزائر في إطار تصحيح وضعيتها الاقتصادية مجموعة من السياسات الإصلاحية، سواءا أكانت ذاتية، أو مدعمة من قبل المؤسسات المالية الدولية والتي تهدف أساسا إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق،وإعادة الاعتبار للتوازن الاقتصادي الكلي الذي عرف اختلالات عديدة بسبب عجز في ميزان المدفوعات بالإضافة إلى مشكلة البطالة والتضخم.

نميز فترتين أساسيتين للجوء الجزائر للمؤسسات المالية الدولية:

أ- **الفترة الأولى:**لجأت الجزائر لصندوق النقد الدولي للحصول على الأقساط المرتفعة نظرا لحاجتها الملحة للموارد المالية في ظل تدنِّي مداخليها نتيجة تدهور أسعار النفط خلال فترة 1986- 1989، ضمن ما يعرف بالاستعداد الائتماني الأول بتاريخ 1989/05/30، وحصلت بذلك على 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وقد استخدم المبلغ كليا كشريحة أولى في 1989/05/30 دام الإتفاق سنة إلى غاية 30/05/ 1990. كما استفادت الجزائر من تسهيل تمويل تعويضي بمبلغ 315.2 مليون وحدة سحب خاصة، إذ يشترط مقابل تقديم الدعم ما يلي .(hossine, 1994, p :210)

- إتباع سياسة نقدية أكثر تقييدا و حذرا (سياسة نقدية انكماشية)؛
- إتباع سياسة مالية انكماشية (تقليص عجز الميزانية)؛
- تحرير الأسعار بإزالة التنظيم الإداري للأسعار.

فمن أجل تمويل البرنامج ثم تحرير رسالة النية في 28 مارس 1989، والمميز في ذلك السرية التامة لهذا الاتفاق (خالدي، 1969، ص ص 193-195).

ب-**الفترة الثانية:** والتي شهدت اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني، والمنعقد في 03 جوان 1991 إلى غاية مارس 1992، وتم الاتفاق على منح الجزائر قرض بمبلغ 300 وحدة حقوق سحب خاصة على أربعة أقساط، حيث أن كل قسط حدد مبلغ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وسحبت الجزائر ثلاث أقساط كان الأول في جوان 1991 والثاني في سبتمبر 1991، في حين لم يتم سحب الجزء الرابع والذي كان مقررا في مارس 1992.

يمكن اختصار ما تميزت به السياسة النقدية والمالية في ظل الاتفاقين السالفين الأول والثاني فيما يلي(hossine, 1994, p. 210):

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي و تقليص حجم الموازنة العامة؛
- تحرير الأسعار وتجميد الأجور و تطبيق أسعار فائدة موجبة؛
- تخفيض قيمة الدينار والحد من التضخم؛
- تحرير التجارة الخاصة والسماح لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛
- إلغاء عجز الموازنة وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية.

كما تميزت الفترة 1994-1998 بإتفاقين موسَّعين في ظل الإختلالات الهيكلية التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري و هما:

- الإتفاق في إطار التثبيت الهيكلي من 1994/04/01 إلى 1995/03/31 حيث كانت تستهدف بالتحديد الناحية النقدية من جانب تحقيق الاستقرار المالي عن طريق التخفيض من معدل نمو الكتلة النقدية.
- أما في الاتفاق الثاني فقد وافق صندوق النقد الدولي على منح قرض للجزائر في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض، و مدة هذا الاتفاق هي ثلاثة سنوات بداية من 22 مارس 1995 إلى غاية 21 ماي 1998، ومن بين أهداف هذا الاتفاق هو تحقيق نمو اقتصادي بمعدل 5% سنويا خلال الفترة 1995-1998، وكذا تخفيض أعباء خدمات المديونية لتصبح تتراوح بين 45% إلى 50%، والبحث عن مصادر لتمويلات خارجية، و في المجال النقدي يسعى إلى مواصلة الضبط المالي و تقليص مستوى النقد المتداول في الاقتصاد (Makboul, 2000, p. 9).

حيث أن الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي كانت في مجملها تهدف إلى ضبط الإنفاق الحكومي وتحقيق فائض في الموازنة العامة، وذلك من خلال تقليص حجم الدين الداخلي وإعادة هيكلة

المؤسسات العمومية وتطهير محافظ البنوك العامة، وتكوين ادخار عام يسمح بإنعاش الاقتصاد الوطني في الأجل المتوسط والطويل، حيث انه في ظل انخفاض ادخار العائلات يعد الادخار العام هو المحرك الوحيد للعملية الإنتاجية في الاقتصاد(bouzidi, 1999 , p. 38) ، بالإضافة إلى الإلغاء التدريجي لمختلف أشكال الدعم ووضع نظام ضريبي فعال موجَّه نحو تدعيم المؤسسات المنتجة ومثبطة لنشاطات المضاربة والنشاطات الخدمية(mekideche, 2001, p. 67) . ومن بين أهم خصائص السياسة المالية لهاته الفترة توسيع الرسم على القيمة المضافة وزيادة الحصيلة الضريبية وإعادة هيكلة معدلات ضريبة الدخل على الأفراد والشركات وزيادة الوعاء الضريبي، فقد خُفض معدل الضريبة على أرباح الشركات من 42%إلى 38% ليصل إلى 30%(لخميسي، 2008، ص 60)، أما فيما يتعلق بجانب الإنفاق الحكومي فقد انخفض حجم الإنفاق الجاري خاصة الأجور، المكون الأساسي للإنفاق الجاري، وذلك تجنباً لارتفاع المستوى العام للأسعار، ولقد شهدت سنة 1998 أزمة مالية عصفت بدول جنوب شرق آسيا والتي أثرت على الأسواق المالية الدولية، ما أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط وانخفاض الأسعار، وبما أن الجزائر مرتبطة بشكل كبير بتطورات أسعار النفط في السوق العالمية، فقد أثرت عليها هذه الأزمة بشكل واضح، ففي ظل الانخفاض الحاد للموارد من العملة الأجنبية قررت الحكومة توقيف جزء مهم من نفقات التجهيز(الإنفاق الرأسمالي)، بالإضافة إلى تجميد الإنفاق الجاري(HASSAN, 2005 , p. 20) .

3- مرحلة ما بعد الإصلاحات المدعومة من المؤسسات المالية الدولية وإستراتيجية دعم النمو في الجزائر (2000-2018)

اقترح صندوق النقد الدولي عند انتهاء برنامج التعديل الهيكلي عقد اتفاق جديد مع الجزائر بهدف تعميق الإصلاحات الاقتصادية، إلا أن السلطات الحكومية آنذاك رفضت ذلك وفضلت استئناف الإصلاحات بمفردها، ودخل الاقتصاد الوطني مرحلة جديدة سنة 1999 حيث تزامنت مع عودة أسعار النفط للارتفاع من جديد، إذ انتقلت من 72.12 دولار للبرميل في سنة 1998، إلى 97.17 دولار سنة 1999، ثم إلى 38.27 دولار سنة 2004، وإلى 100 دولار سنة 2008 وهذا ما أضفى نوعا من الراحة المالية خلال هده الفترة، تم استغلالها لبعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية توسعية، والمعبر عنها بارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما يدعى المخطّط الثلاثي للإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004) وبرنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009) وكذا البرنامج التكميلي لدعم النمو (2010-2014)، لقد استخدمت الجزائر في تمويل هذه المشاريع موارد الموازنة العامة والابتعاد عن طرق التمويل الأخرى خاصة

الاقتراض من الخارج. إن إستراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا تندرج على المستوي الداخلي في الدعم الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال البرامج السابقة الذكر.

الملاحظ من خلال هدا البرنامج نلاحظ أن هناك جهود كبيرة للدولة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، فالجزائر خصصت خلال سنوات 2010 – 2014 غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن، والمقدر بحوالي 286 مليار دولار، والذي من شأنه تطوير الجهود التي شرع فيها مند 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3-1 نموذج النمو الاقتصادي الجديد

تسعى الجزائر إلى تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول العام 2030، ويتمحور نموذج النمو الاقتصادي الجديد على تدابير وإجراءات استعجالية قصد معالجة الاختلالات والعجز في الميزانية العامة للدولة، ومقاربة للتنوع والتحول الاقتصادي من اجل الوصول إلى اقتصاد مبني على موارد مالية مستدامة خارج المحروقات.

أ- **معالم نموذج النمو الاقتصادي الجديد:** تتجلى ابرز معالم هدا النموذج فيما يلي (بوعزيز وبن خديجة، 2017، ص 91):

- **المقاربة المستجدة لسياسة الموازنة:**يبرز النموذج أهداف رئيسية خلال الفترة 2016- 2019 والتي تتمثل في تطوير موارد جباية عادية قادرة على تغطية النفقات الرئيسية للتسيير؛ والعمل على خفض العجز الموازني الذي شهدته الميزانية خلال ذات الفترة، حشد لموارد مالية إضافية لازمة من السوق المالية الداخلية.
- **مقاربة التنويع والتحول الاقتصادي:**حدد نموذج النمو الاقتصادي الجديد عددا من الأهداف للفترة الثانية 2020-2030 و المتمثلة أساسا في تحقيق معدل نمو اقتصادي خارج المحروقات في حدود 6.5% سنويا خلال ذات الفترة، بالإضافة إلى مضاعفة نصيب الفرد من الدخل ب 2.3 مرة، ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة. كما يهدف أيضا إلى تحديث القطاع الفلاحي والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتنويع الصادرات بما يسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع، إلى جانب التحول الطاقوي بما يسمح بخفض معدل النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة بمعدل النصف أي من 6% سنة 2015 إلى 3 % سنة 2030.

ب-**مراحله:** يتم تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد و تمكين الجزائر من التحول الى اقتصاد ناشئ من خلال ثلاثة مراحل وهي (بوعزيز و بن خديجة، 2017، ص 92):

- مرحلة الإقلاع الاقتصادي (2016-2019): مرحلة تحقيق المعدلات المستهدفة لجميع المؤشرات القطاعية؛
- مرحلة التحول (2020-2025): مرحلة انجاز قدرات استدراك الاقتصاد؛
- مرحلة الاستقرار (2026-2030): مرحلة استغلال الاقتصاد الوطني للقدرات الاستدراكية المتراكمة وتوظيفها لصالح استقراره.

4-الاقتصاد الجزائري في مواجهة جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط وحتمية تعميق الإصلاحات المالية والنقدية.

4-1 الاقتصاد الجزائري في مواجهة جائحة كورونا

شهد العالم جائحة صحية عالمية (جائحة كورونا) والتي أنذرت بدخول العالم بأسره في أسوء أزمة ركود اقتصادي منذ أزمة الكساد العظيم (1929) حيث توقع صندوق النقد الدولي انكماش نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3% في العام 2020. مع تراجع لجل اقتصاديات دول العالم بوتيرة جد متسارعة.

ظهر فيروس كوفيد-19* أول الأمر في الصين نهاية 2019، ثم بدأ باجتياح غالبية الدول بشكل كبير لدرجة لم تستطيع أية دولة السيطرة عليه ومنعه من الانتشار و إيجاد له العلاج المناسب له حيث تم تكييف فيروس كورونا كوفيد 19 كوباء عالمي من طرف منظمة الصحة العالمية بناء على ما خلفه من آثار سلبية على كل المستويات مست مختلف دول العالم بالنظر إلى عدد الإصابات التي شكلت حالة طوارئ صحية عامة أثارت قلق العالم بأكمله. إضافة إلى تأثيره بشكل سلبي على جميع القطاعات الاقتصادية الحيوية وهذا نتيجة قيام المؤسسات إما بوقف نشاطها مؤقتا وإحالة عمالها على عطل مدفوعة الأجر أو عطل سنوية، وإما بغلقها بعد إعلان إفلاسها و وقيامها بتسريح عمالها. حيث أعلنت الحكومات العربية ومن بينها الجزائر في هذا الصدد، سياسات وإجراءات مشددة في مواجهة فيروس كورونا والحد من انتشاره مثل فرض حظر التجوال في بعد الدول، وإغلاق الأماكن الترفيهية ودور العبادة، فضلا عن العمل عن بعد في الدوائر الحكومية (يونس، 2020، ص 339).

في الوقت التي كانت تأمل فيه الجزائر أن تعود باقتصادها إلى النمو بعد أزمة انهيار أسعار النفط عام 2014 التي تراجعت مداخيلها من النقد الأجنبي من 60 مليار دولار نهاية عام 2014 ،إلى 32 مليار دولار خلال 11 شهرا من عام 2019 ، حيث أثبتت جائحة كورونا بما لا يقبل الشك أن الدول التي تعتمد على استيراد المواد الغذائية والأدوية والمعدات الصحية تعاني من أزمة خطيرة خاصة إذا كانت قدرتها المالية محدودة. وترتفع الخطورة كلما زادت هذه التبعية. كما تزداد الأمور سوءاً عندما ترتكز الصادرات

التي تمول الواردات على مادة واحدة كالنفط الذي تدهور سعره بصورة سريعة. والجزائر في مقدمة الدول التي تنطبق عليها هذه المواصفات.

حيث تواجه الجزائر صدمة مزدوجة بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وانهيار سعر برميل النفط الذي وصل إلى ما دون 25 دولارا في 18 مارس 2020، و -37 دولار للبرميل لأول مرة في التاريخ يوم 20 أفريل 2020، الأولى على مستوى العرض والثانية على مستوى الطلب تأتي صدمة العرض السلبية أولاً من انخفاض العمالة – بشكل مباشر لأن العمال يقعون مرضى بفيروس كورونا، وبشكل غير مباشر بسبب القيود على السفر وجهود الحجر الصحي والعمال المقيمين في المنزل لرعاية أفراد الأسرة المرضى أو الأطفال. كما أن العرض سيتأثر بنقص المواد الخام ورأس المال والمستلزمات الوسيطة بسبب تعطل النقل وإغلاق الشركات.

أما الصدمة السلبية على جانب الطلب فهي عالمية وإقليمية. كون جائحة كورونا خلقت نوع من الهلع وعدم اليقين على مستوى القطاع العائلي وقطاع الأعمال باستثناء الطلب على المستلزمات الطبية والأجهزة والأمصال الذي من المتوقع أن يزداد بشكل كبير مقارنة بالطلب على السلع والخدمات الأخرى التي تأثرت بالفيروس مثل النفط، وخدمات السياحة والنقل الجوي، وتقييد حركة السلع والمسافرين عبر الحدود وقد حذرت وكالة الطاقة الدولية من أن الطلب العالمي سيتهاوى بنسبة 30 %خلال عام 2020، نتيجة للصعوبات الاقتصادية حول العالم وتعطل سلاسل القيمة العالمية سينخفض الطلب على السلعة الشبه الوحيدة التي تصدرها الجزائر (النفط). وسينخفض الطلب المحلي أيضًا بسبب التراجع المفاجئ في النشاط التجاري، وبسبب انخفاض حركة السفر خوفا من انتشار العدوى. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم اليقين بشأن انتشار الفيروس ومستوى الطلب الكلي قد يؤدي إلى تراجع معدلات الاستثمار والاستهلاك. كما أدى انهيار أسعار النفط إلى انخفاض الطلب في الجزائر حيث يعد قطاع النفط والغاز أهم قطاع يمول الإيرادات العامة للدولة.

4-2 التدابير الاستعجالية المتخذة لتخفيف الآثار الاقتصادية للجائحة

اتخذت السلطات الجزائرية تدابير استعجالية للتخفيف من حدة تأثير جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط للجانب الاقتصادي (طلحة، 2020، صفحة 39):

- تخفيض قيمة فاتورة الاستيراد من 41 إلى 31 مليار دولار بما لا يقل عن 10 مليار دولار أمريكي (6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)؛
- تقليص نفقات ميزانية التسيير ب 30 % أي ما يعادل 12 مليار دولار أمريكي (7.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، مع الحفاظ على ثبات مستوى الأجور، وحماية الإنفاق على الصحة والتعليم.؛

- تكليف الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك بالتخفيض من أعباء الاستغلال ونفقات الاستثمار من 14 إلى 7 مليارات دولار قصد الحفاظ على احتياطي الصرف.
- التوقف عن إبرام عقود الدراسات والخدمات مع المكاتب الأجنبية مما سيوفر للجزائر حوالي سبعة مليارات دولار ؛
- كما قامت الحكومة بإعداد قانون تمويل يتضمن تدابير للتخفيف من الأثر الاقتصادي لفيروس كورونا. وسيشمل القانون على وجه الخصوص تدابير التعويض عن الخسائر التي تتكبدها الشركات.
- وفي غضون ذلك، تأجل الإعلان عن ضرائب الدخل للأفراد والمؤسسات ودفعها، باستثناء المؤسسات الكبيرة.

4-2 التدابير المتخذة في الجانب النقدي والمالي لتخفيف آثار للجائحة

صدرت تعليمة من بنك الجزائر تؤكد فيه ضرورة اتخاذ البنوك والمؤسسات المالية لتدابير لحماية المؤسسات ووسائل الإنتاج،تضامنها مع زبائنها واستعدادها لمرافقتهم في هذه الوضعية الاستثنائية. وفي هذا الإطار ستدرس البنوك والمؤسسات المالية الوضعية الشخصية لكل زبون باتخاذ تدابير مناسبة خاصة منها (https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/communique_aps07042020.pdf):

- تأجيل أو تجديد آجال القروض التي حل أجلها في 31 مارس الفارط وما بعده؛
- إعادة جدولة الديون غير المحصلة إلى هذا التاريخ وما يليه؛
- تمديد المواعيد النهائية لاستعمال القروض وعملية الدفع المؤجلة؛
- إلغاء عقوبة التأخر بالنسبة للديون المستحقة بتاريخ 31 مارس الفارط وما بعده، والإبقاء على قروض الاستغلال أو تجديدها، وتنفيذ مجمل العمليات البنكية، على أن تكون هذه التدابير قابلة للتطبيق مدة ستة أشهر.
- تخفيض المعدل التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية بـ 25 نقطة أساس لتثبيته عند 3 ٪ بدلاً 3.25 ٪؛
- خفض معدل الاحتياطيات الإجبارية من 8٪إلى 6٪بفضل هذا التخفيض، سيتم تحرير مبلغ إضافي هام للسيولة؛

جاءت هذه القرارات المتخذة من أجل تحرير هوامش سيولة إضافية للنظام المصرفي، وبالتالي توفير للبنوك والمؤسسات المالية موارد دعم إضافية لتمويل الاقتصاد الوطني بتكاليف معقولة. من شأن هذه التدابير الإضافية التي يقررها بنك الجزائر، دعم النشاط الاقتصادي ومع استمرار جائحة كورونا فانه في

مجال السياستين النقدية والمالية تطلب ذلك استجابة واسعة لدعم الطلب وتوفير التمويل اللازم للقطاعات المختلفة والأكثر تضرراً من تفشي فيروس كورونا.

تعتبر الاستجابة المالية الفورية ضروريةً جدا وذلك من خلال تعزيز الإنفاق على قطاع الخدمات الصحية، ورعاية المرضى، والحد من انتشار الفيروس. وأيضا (طلحة، 2020، ص ص 35-37):

- ينبغي أن تعمل البنوك المركزية على دعم الطلب والثقة عن طريق تيسير الأوضاع المالية، وضمان تدفق الائتمان إلى القطاع الحقيقي، وتعزيز السيولة في الأسواق المالية المحلية والدولية.
- يجب للسياسة النقدية أن تحقق التوازن بين حماية النمو ومعالجة الضغوط الخارجية، بما في ذلك صدمات أسعار السلع الأولية وانعكاس مسار التدفقات الرأسمالي؛
- ينبغي أن تقدم الحكومات دعما كبيرا للمتضررين من الأفراد والشركات فتقديم مساعدات لدعم الأجور في مؤسسات الأعمال المتأثرة بعمليات الغلق يمكن أن يساعد في منع حالات الإفلاس المتتالية وعمليات تسريح العمالة الكبيرة التي ستكون لها آثار ممتدة على التعافي في المستقبل، كما ستولد أثرا سلبيا على الطلب الكلي. ومن الممكن أن تساعد التحويلات النقدية، للأسر منخفضة الدخل في دعم الاستهلاك والحفاظ على الحد الأدنى لمستويات المعيشة.
- إجراء دفعة تنشيطية مالية واسعة النطاق لدعم الطلب الكلي من خلال إعطاء دفعة للاستثمار أو إجراء تخفيضات ضريبية في الاقتصاد ككل وهذا مرهون بتطور طبيعة الصدمة ومدى توافر الحيز المالي اللازم.
- ضرورة إصلاح السياسة المالية بحيث تعطي أهمية خاصة للقطاعات الصحية والتعليمية والاجتماعية وسائر الخدمات الأخرى، وكذلك للأنشطة الإنتاجية المحلية الصناعية والزراعية.
- على الرغم من ذلك، لا يزال هناك قدر كبير من عدم اليقين بشأن الآثار الاقتصادية المحتملة لفيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري حيث أن التوقعات تشير إلى أن الصدمة قد تكون كبيرة بالأخص فيما يتعلق بتوفير مدخلات الإنتاج والسلع الاستهلاكية المستوردة. كما أن الدول التي تتمتع بقطاع مصرفي سليم وذو مناعة ضد صدمات العرض والطلب يمكن أن تكون مستويات تأثرها أقل. بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل مدى متانة شبكات الحماية الاجتماعية، وقوة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5. خاتمة:

تعتبر الجزائر واحدة من دول العالم الثالث الغنية بالموارد الطبيعية النفط والغاز التي ترتبط قراراتها المتعلقة بالإصلاحات بتقلبات أسعار هذه الموارد في السوق العالمية، ففي حالة تهاوي أسعارها يتهدد استقرار كل المتغيرات الاقتصادية الكلية وتتعالى أصوات دعاة الإصلاح الاقتصادي ثم تصمت بمجرد تحسن هذه الأسعار وارتفاعها مرة أخرى. عرفت الجزائر خلال فترة التسعينات إصلاحات اقتصادية كانت الإطار الأساسي للتحول إلي اقتصاد السوق، إلا انه وبعد نهاية هذه الفترة تكبدت فاتورة قاسية من خلال تسريح الآلاف من العمال وتدهور القدرة الشرائية وانخفاض قيمة العملة. لكن ومع بداية العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين عرف الاقتصاد الجزائري انتعاشا ساهم فيه التحسن والارتفاع في أسعار النفط في السوق الدولية، الذي كانت انعكاساته جد ايجابية على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية. لتعود مرة أخرى منتصف سنة 2014 وبداية 2020 بفعل جائحة كورونا وتعرف أسعار النفط انتكاسة أخرى وتهدد من جديد استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي والبحث من جديد عن آليات هدفها المحافظة على استقرارها ما يستوجب تبني إصلاحات هيكلية تستهدف تخفيض العجوزات في الميزانية العامة، وبقاء الدين العام عند مستويات قابلة للاستدامة والحفاظ على مستوى كاف من الاحتياطيات الرسمية. كما أن وجود قطاع مالي متطور وسياسة نقدية منضبطة وسياسة مالية كفؤة كلها عوامل تعزز من قدرة الاقتصاد الجزائري على مجابهة الصدمات الاقتصادية بأقل كلفة ممكنة.

6. المراجع:

المؤلفات:

1. أحمد هني. (1999). *العملة و النقود*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
2. الطاهر لطرش. (2005). *تقنيات البنوك*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
3. الهادي خالدي. (1969). ، *المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، مع الإشارة لعلاقته مع الجزائر*. الجزائر: دار هومة.
4. وليد عبد الحميد العايب. (2010). *الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي*. لبنان: مكتبة حسين العصرية.
5. سي محمد كمال. (2017). *قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال نصف قرن*، (الإصدار الطبعة الأولى). الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

6. Ammour, B. (2001). *le système boncaire Algerien (textes et realité)* (éd. 2 eme edition). alger: Ed dehlab.
7. benachnhou, M. (1993). *inflation , dévaluation, marginalisation.* Alger: dar ELCHARIFA.
8. bouzidi, A. (1999). les année 90 de l'économie algérienne-les limites des politiques conjoncturelle. Alger: ENAG.
9. Mustafa mekideche .(2001) .*l'Algérie entreéconomie de rente etéconomieémergente- essai sur la conduite des reformeséconomiques et perspectives, (1986-1999.(*alger :édition dahlab.
10. hossine, B. (1994). *Algérie restauration et réformes économiques 1979-1993.* Alger: édition Opu.
11. HASSAN, F. (2005). chronique de l'économie algérienne – vingt ans de réformes libérales- l'économiste d'Algérie. Algérie .
12. Goumiri, M. (1993). *l'offre de la monnaie en Algérie.* édition ENAG.

الأطروحات:

1- بن عابد مختار. (2014). فعالية قيادة السياسة الاقتصادية الدورية المغلقة، مقاربة قياسية لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، . جامعة تلمسان.

2- دحماني محمد ادريوش. (2013). إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. . جامعة تلمسان، العلوم الاقتصادية، الجزائر.

3- قايدي لخميسي. (2008). دراسة قياسية للنفقات العمومية في الجزائر 1970-2006، رسالة ماجستير في الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي، . الجزائر: ، المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء،.

المقالات:

1- أحمد جميل. (2007). تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي بالدول النامية وواقع سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر. (جامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة، المحرر) مجلة معارف (العدد 2).

2- بوفليح نبيل. (2012). دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010). *أبحاث اقتصادية و إدارية* (العدد الثاني عشر).

3- محمد بوقموم، وجزيرة معيزي. (2017). واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة(1993-2008). كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية (العدد الثاني و الخمسون).

4- مختار بولعباس. (2019). هيكل الإيرادات والنفقات العامة وأثرها على عجز الميزانية العامة للجزائر. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 5 (العدد2).

5- مسعود ميهوب، ويوسف بركان. (2016). ، محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية وبرامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 1990-2014 . مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية (العدد 16).

6- ناصر بوعزيز، ومنصف بن خديجة. (2017). النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر بين الواقع والتجسيد. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الجزء 02 (العدد 10).

7- زكية أحمد مشعل. (2019). أثر برامج التثبيت والإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي على الاقتصاد الكلي: بينة من الأردن. *المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 6*، (العدد 1).

8- صالح صالحي. (2013)، تاثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي و الاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن(2001 – 2014) . *مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير* (العدد 13).

9- عبد الحق، بلعتروس، و محمد دهان. (2009). أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري. أبحاث اقتصادية و إدارية، (العدد 5).

10-عبد الرحمان عية. (2016). آثار الصدمة البترولية لسنة 2015 على الاقتصاد الجزائري و آليات التعامل الحكومي. مجلة معارف (العدد 20).

11-عطاب يونس. (2020). تدابير الوقاية لحماية الصحة العمومية من وباء كوفيد- 91. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد الخامس (العدد الثاني).

المداخلات:

1- بقبق أسمهان. (2008). ، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و انعكاساتها على فعالية السياسة النقدية،. *المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة*. ورقلة: بجامعة قاصدي مرباح.

2- صالح مفتاح. (2005). أداء النظام المصرفي من قبل الإستقلال إلى فترة الإصلاحات. *المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات*. جامعة ورقلة.

مواقع الانترنيت:

1- دنان راضية. (بلا تاريخ). *دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1993-2014)*. تم الاسترداد من http://www.enssea.net/enssea/majalat/2534pdf

القوانين

1- قانون 10/90 لسنة . (1990). المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض، (ج ر عدد 16) .

2- القانون رقم 10-17 . (2017). *المؤرخ في 11/10/2017 المتعلق بالنقد والقرض، المادة 45 مكرر*.

3- القانون رقم 02/77. (1978). *المؤرخ لـ 31 ديسمبر، يتضمن قانون المالية(ج ر عدد 33/ 1977)* .

4- القانون رقم 07/79. (1980). *المؤرخ لـ 31 ديسمبر، يتضمن قانون المالية(ج ر عدد 53)* .

5- القانون رقم 106/82. (1982). *مؤرخ لـ 1982/03/13 المتضمن إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتحديد قانون الأساسي(ج ر . عدد 1982/11).*

6- القانون رقم 85/85. (1985). *المؤرخ لـ 30 أفريل 1985 يتضمن إنشاء بنك التنمية المحلية و تحديد قانونه الأساسي(ج ر عدد 1985/19)*

7- الأمر رقم 71-86. (1971). *مؤرخ لـ 31 ديسمبر 1971 يتضمن قانون المالية لسنة (ج ر عدد 108)* .

8- الأمر رقم 72-26 . (1972). *المؤرخ لـ1972 يتضمن تغيير إسم الصندوق الجزائري للتنمية(ج ر عدد 46)* .

9- الأمر رقم 96-107. (1970). *المؤرخ في 31 ديسمبر 1969 يتضمن قانون المالية لسنة (ج ر عدد 110).*